قضايا سياسية

اسم المقال: استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003
اسم الكاتب: مروة حامد صالح، أ.د. قاسم محمد عبد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1404
تاريخ الاسترداد: 2026/05/26 08:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجيات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003

Strategies for building the Iraqi state after 2003

مروة حامد صالح *
أ.د .قاسم محمد عبد**
Marwa hamed salih
Prof.Dr.Qasim mohammed abd

الملخص :

تبني الدولة تصوراتها وسياستها واستراتيجياتها وكذلك مواقفها وفق محورين اساسين هما محور بيئة الدولة الداخلية ومحور بيئة الدولة الخارجية، فالدولة تسعى تبعا لظروف هاتين البيئتين للوصول الى غاياتها من خلال الاستراتيجيات الشاملة التي تحقق أهداف الدولة وعلى مراحل زمنية متوسطة وطويلة الأمد، وتمارس الدولة فاعلياتها في كلا البيئتين مع الأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بضرورة تكامل الأدوار والمسؤوليات، وتنسيق التنفيذ بين المؤسسات في البيئة الداخلية، والمؤسسات المعنية بالتنفيذ في البيئة الخارجية من أجل ضمان استمرار وفاعلية الإداء. فالبيئتين الداخلية والخارجية تعدان المرتكزين الأساسيين لسياسة الدولة العليا، وكل منها تكمل الاخرى وتكون امتداداً لها، والتكامل بينهم هو المدخل لبناء قوة الدولة والتعبير عن إرادتها.

الكلمات المفتاحية : استراتيجيات ، بناء الدولة ، العراق ، التحديات .

Abstract:

The state adopts its perceptions, policies and strategies, as well as its stances, according to two main axes: the axis of the internal state environment and the axis of the external state environment. Taking into account, when implementing its internal and external policies, the necessity of integrating roles and responsibilities, and coordinating implementation between institutions in the order to ensure continuity and effectiveness of performance. The internal and external environments are considered the main pillars of the supreme state's policy, each of which complements the other and internal environment, and institutions concerned with implementation in the external environment in is an extension of it, and complementarity between them is the gateway to building the state's strength and expressing its will.

المقدمة:

تبني الدولة تصوراتها وسياستها واستراتيجياتها وكذلك مواقفها وفق محورين اساسين هما محور بيئة الدولة الداخلية ومحور بيئة الدولة الخارجية، فالدولة تسعى تبعا لظروف هاتين البيئتين للوصول الى غاياتها من خلال الاستراتيجية الشاملة التي تحقق أهداف الدولة وعلى مراحل زمنية متوسطة وطويلة الأمد، وتمارس الدولة فاعلياتها في كلا البيئتين مع الأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية بضرورة تكامل الأدوار والمسؤوليات، وتنسيق التنفيذ بين المؤسسات في البيئة الداخلية، والمؤسسات المعنية بالتنفيذ في البيئة الخارجية من أجل ضمان استمرار وفاعلية الإداء. فالبيئتين الداخلية والخارجية تعدان المرتكزين الأساين لسياسة الدولة العليا، وكل منها تكمل الاخرى وتكون امتداداً لها، والتكامل بينهم هو المدخل لبناء قوة الدولة والتعبير عن إرادتها.

---

* بحث مستل من رسالة ماجستير .

** استاذ دكتور في الاستراتيجية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.qasimabd@nahrainuniv.edu.iq

فلا يمكن بناء دولة من دون استراتيجيات مؤهلة لمعالجة التحديات الأنية والمستقبلية، كما لا يمكن بناء دولة من غير خطوط عامة تستهدي بها تحددها الاستراتيجيات. لذا يجب أن يكون للعراق استراتيجية تتسم بالشمولية والدقة والوضوح والموضوعية، فهي ضرورة ملحة في عملية بناء الدولة الجديدة في تحقيق الأهداف والوظائف التي تسعى الدولة الى انجازها، كما تمكن القادة من اتخاذ القرارات الصحيحة في الحفاظ على المصالح الوطنية.

وعليه نصل لنتيجة تفيد بأن بناء دولة مؤسسات وقانون(دولة مدنية)، هو المسعى الحقيقي للعراق الحديث للدخول في مرحلة التحول الديمقراطي، بمعنى إن ذلك التحول يتطلب استكمال بناء الدولة المدنية، وبما إن التحول لا يتم من دون ذلك الاستكمال، وإن هذا الاستكمال لا يتم أوتوماتيكياً من دون استراتيجيات سياسية اقتصادية اجتماعية وأمنية، والتي تعد مفتاح الدخول الى دولة المؤسسات.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية مفادها ان العراق بعد عام 2003 تعرض الى تغيير جذري في بيئته السياسية بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لذا للابد على العراق ان يتبنى استراتيجيات موحدة لبناء الدولة العراقية على اسس ديمقراطية صحيحة.

فرضية البحث: يهدف البحث الى اثبات ان بناء الدولة ضرورة فطرية واجتماعية وسياسية وأمنية لان غياب الدولة يعني الفوضى، لذا يجب ان تكون عملية بناء الدولة ترتكز على استراتيجيات غرضها تصحيح المسار الخاطئ الذي وصل اليه الحال في العراق بعد عام 2003 و على مختلف الأصعدة.

هدف البحث: الهدف من بحثنا هو تحليل الاستراتيجيات ذات التأثير المباشر على عملية بناء الدولة العراقية، ومدى تأثيرها على تصحيح عملية بناء الدولة العراقية، وكذلك التوصل الى وضع اطار شامل لتقويم مكامن القوة والضعف فيها، وبما يساعد على تعزيز قوة الدولة وتأمين مصالح العراق الحيوية.

منهجية البحث: لقد كان عماد هذا البحث على المنهج التحليلي بصورة رئيسية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي من أجل دعم التحليل والنتائج المنطقية وبالشكل الذي يتم فيه عرض الحقائق المتعلقة بالموضوع والخروج منها بنتائج قد تسهم في إعانة صانع القرار العراقي.

هيكلية البحث :قسم البحث الى أربعة مطالب يتناول الاول : الاستراتيجيات السياسية، بينما يتناول الثاني :الاستراتيجيات الاقتصادية ، في حين يوضح الثالث الاستراتيجيات العسكرية الامنية اما المطلب الرابع فيتناول الاستراتيجيات الاجتماعية .

المطلب الأول

الاستراتيجيات السياسية

ان مهمة بناء أي نظام سياسي يحتاج الى مقومات إدراك محددة تتولى نجاح التوجه نحو ذلك البناء إلا إنها تبقى بحاجة الى استراتيجيات للانتقال الى الوضع الجديد. خاصة إذا كان ذلك الوضع هو نتيجة حالة تغيير شاملة باتجاه التحول الديمقراطي.[1]

فإن الاستراتيجيات السياسية لبناء الدولة العراقية الحديثة تتمثل في الالتزام بالدستور وبنصوصه وقواعده لكونه هو الضامن الحقيقي للعملية السياسية، ولاستقلالية السلطة القضائية وبما تصدره من أحكام، كما إن من ضروريات البناء السياسي الإيمان بالتداول السلمي للسلطة فهي أحد أهم اركان الديمقراطية، والايمان بالمشروع الديمقراطي الاتحادي، والإيمان بدولة القانون والمؤسسات الدستورية ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وإشراك الجميع في عملية البناء والابتعاد عن نظرية المؤامرة وتسقيط الأخر وان تكون الانتخابات حرة ونزيهة دون اي تزوير لأنها ليست إلا ظاهرة حضارية.[2] والاستراتيجيات السياسية تعد أساس لبنا الدولة العراقية الحديثة لأن عملية البناء يجب أن تبدأ من فوق وليس من تحت، وواقع الحال العراقي الجديد يكشف عن مدى حاجة الدولة العراقية الى استراتيجيات سياسية تدار بضوئها عملية بناء الدولة العراقية،[3] ومن بين الاستراتيجيات السياسية هي:

أولاً سيادة القانون :

يعد الدستور بداية اساسية لهذه الاستراتيجيات، لأن الدستور هو العقد الاجتماعي الذي يرتكز عليه تأسيس الدولة المدنية العصرية، فالدستور هو ينظم الدولة ويوزع سلطاتها، كما ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فسيادة القانون هي الوسيلة التي تمكن السلطة السياسية من إدارة شؤون المجتمع وتنظيمه وتوجهه نحو تحقيق أهدافه.[4] وعلى هذا الاساس يعد الدستور من الاساسيات في بناء الدولة لأنه يحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها كما ينظم السلطات العامة ويعمل على ترتيب وتوزيع السلطة في الدولة وفقاً لمبدأ سيادة القانون.[5]

ويجب أن يسود القانون(علوية الدستور) ليكون منطلقاً نحو تعزيز استقرار الدولة ، فالنظام السياسي يبقى متماسكاً بقدر ما هو قادر على تجسيد نظام القيم التي يؤمن بها الشعب، فمبدأ سيادة القانون من أهم المبادئ الرئيسية في تحقيق الشرعية السياسية، فهو يتجسد بخضوع مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع لمبادئه القانونية، إذ لا يمكن ممارسة أي عمل إلا وفقاً لأحكامه الذي يتساوى في ظلها جميع أطياف الشعب.[6]

ولترسخ مفهوم الدولة القانونية في العراق يجب تفعيل مبدأ سيادة القانون، أي أن تخضع فيه كل المؤسسات وجميع المواطنين سواء كانوا حكاماً او محكومين للقانون، فإن سيادة القانون تعد مرحلة مهمة من مراحل بناء الدولة العراقية، وضرورية للانتقال الى مرحلة التحول الديمقراطي، فسيادة القانون بوصفه شرط لازماً لهذا الانتقال لأنه السبيل الصحيح للحكم الصالح، والدخول الى دولة المؤسسات أي الى سلطة دستورية تتعامل بآليات الديمقراطية التي يجسدها الالتزام بالدستور، والانتخابات الحرة النزيهة، والتعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة، مع ضمان الحقوق والحريات دستورياً وتنظيمها

(1) منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مجلة قضايا سياسية،ع15، كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين،2008،ص2.
(2) ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية،ع29_30، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2012، ص65-66.
(3) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، بغداد، 2008،ص105.
(4) عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص105.
(1) وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مجلة العربية للعلوم السياسية،ع41_42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014،ص129.
(2) ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2008،ص10.

قانونياً وتفعيل ممارستها من قبل المؤسسات.[1] لأن الدستور في الدولة الديمقراطية يعد رأس الهرم القانوني، ولا يمكن الاستغناء عنه فهو يعلو على القواعد القانونية كلها، وليس هناك نص أو قاعدة قانونية أعلى منه أو تساويه.[2] إذاً لبناء الدولة العراقية الحديثة، التي تسعى لإجراء عملية التحول من الديكتاتورية الى الحياة الديمقراطية، لابد أن تحقق مبدئ سيادة القانون.

ثانياً التعددية الحزبية:

تعد الأحزاب السياسية من أهم القنوات السياسية في بناء الدولة الديمقراطية، إذ تركز أدبيات العلوم السياسية على الدور الذي يمكن أن تؤديه الأحزاب السياسية في بناء الديمقراطية، لان الأحزاب السياسية في النظام الديمقراطي تعد من أهم القنوات التي تمكن الشعب ممن المشاركة والتأثير المباشر في القرارات السياسية للدولة.[3]

إذ لاوجود للديمقراطية من دون تعددية حزبية، فيجب أن تمارس الأحزاب دورها ووظائفها إما في السلطة وإما في المعارضة، ولكل حزب دوره المحدد وضمن آليات الديمقراطية. لذا يجب على الأحزاب ان ترسخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وان تؤمن بسيادة القانون وان تحترم الدستور، لمنع ظهور أنظمة حكم تسلطية تسعى للهيمنة على الحياة السياسية.[4] ففي فترة الانتقال والتحول نحو الديمقراطية تبرز أهمية الأحزاب السياسية بوصفها الأداة الفعالة لممارسة الديمقراطية فللأحزاب دور محوري في بناء الدولة تنسجم مع تطلعات المجتمع وتحويل كل التعارضات والاختلافات في داخله الى اختلاف طبيعي ومعترف به، فالأحزاب تعد شكل ومظهر مهم للبيئة السياسية.[5]

ولكي تكون البيئة السياسية صالحة لبناء دولة مدنية يجب ان يكون هناك حضور للتعددية المنسجمة، وليس التعددية التنابذية والتي تجعل المجتمع العراقي مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات، مجتمع خلاف دموي وليس مجتمع تنوع واختلاف سلمي، مجتمع انفلات من القيود وليس مجتمع تحرر من القيود، فالتعددية التنابذية تسهم في صناعة العنف السياسي ومن ثم الابتعاد عن بناء الدولة المدنية الحديثة.[6]

إذاً ينبغي على الأحزاب السياسية العراقية ان تعمل من أجل بناء الدولة ووحدة المجتمع العراقي ولا تتبنى الكراهية والتنابذ، وان يكون دور هذه الأحزاب دور رقابي على الدولة لاسيما الأحزاب المعارضة التي يعد وجودها جوهر النظام الديمقراطي فهي تراقب سلوك الحكومة وادائها، ومدى استجابتها لمطاليب الشعب وخدمته.

ثالثاً المصالحة الوطنية:

(3) عامر حسن فياض، السلوك الديمقراطي واثره في بناء عراق ما بعد الانسحاب الامريكي في (الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي)، مركز انماء للبحوث والدراسات، بابل، 2010،ص7.

(4) عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي،ط1، دار الكتب والوثائق،بغداد،2015،ص173

(1) عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني –دراسة نظرية سياسية تحليلية-،نشر مؤسسة ثائر العصامي، بغداد،2017،ص47.

(2) خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996،ص147.

(3) سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها-نشأتها- نشاطها، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مصر، 2005،ص2.

(4) عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي،ع3، بغداد،2012.ص11.

أن الدول التي تشهد ويلات الاحتلال والثورات والانقلابات أكثر من عرفت مصطلح المصالحة الوطنية والذي يعرف دولياً ب(العدالة الانتقالية) وذلك لان المصالحة الوطني هي أحد أهم الوسائل لتحقيق الاستقرار السياسي فهو الحل الوحيد لخروج الدولة من حالة العنف وللاستقرار.[1]

فالمصالحة الوطنية تعني(بأنها عملية توافق وطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية تقوم على قيم التسامح وإزالة أثار الماضي بآليات محدودة وواضحة، ووفق مجموعة من الإجراءات الهادفة الى صناعة نقطة الالتقاء). كما إنها (صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد من أجل الوصول الى برنامج إنقاذ وطني ووضع الدولة في طريقها الصحيح).[2]

والمصالحة الوطنية العراقية تعد خريطة الطريق لمواجهة التغير الهائل الذي حدث للبيئة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي في عام 2003، وما أتسمت به الأوضاع السياسية العراقية حينذاك ، من غموض وضبابية والتباس. فالمصالحة الوطنية تهدف الى إحقاق الحق وإعادته الى أصحابه، ويعد الحوار بأشكاله كافة الخطوة الأولى والصحيحة باتجاه المصالحة الوطنية في العراق ويجب أن يتم هذا الحوار على مستويين وهما :[3]

1. على مستوى الأطراف الفاعلة في العملية السياسية(الحكومة والمعارضة).
2. على مستوى القوى السياسية والمجتمع أي ما يمكن ان يسمى بالحوار الوطني.

فالمصالحة الوطنية هي خيار استراتيجي في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة، تنطلق أهميتها من الداخل العراقي نفسه، لذا على القوى السياسية الفاعلة مسؤولية إجراء المصالحة الوطنية من أجل تحقيق المصلحة العليا للدولة، وذلك من خلال فتح كل قنوات الاتصال بين القوى السياسية سواء تلك المشاركة في العملية السياسية أو المعارضة، ومحاسبة كل من يسيء بشكل متعمد لمفهوم المصالحة الوطنية بغض النظر عن انتمائه أو منصبه أو شخصه، وحث كل القوى والفصائل العراقية الى التحاور والتفاهم وتقريب وجهات النظر من أجل توكيد المصلحة الوطنية، كذلك منع أي تدخل من قبل دول الجوار أو اي دولة إقليمية التدخل في الشأن العراقي والا ستنقل أثار الاضطرابات في الداخل العراقي الى داخل دولهم.[4]

وعليه فالمصالحة الوطنية هدفها إشعار الجميع بأهميتهم في عملية بناء العراق الجديد والابتعاد عن اللهجة الطائفية والعنصرية في الخطاب وتوسيع دائرة الحوار حتى مع الجماعات المسلحة التي تحمل السلاح، وبهذا تكون المصلحة الوطنية بمثابة الميثاق أو العقد الوطني من حيث الالتزام بالدستور العراقي والذي يحظر كل كيان سياسي يتبنى العنصرية والطائفية.[5] فهي تبدو كبناء تاريخي تحمل مفرداته كل المطالب التقويمية والرقابية التي تحتاجها عملية التحول الديمقراطي حيث بناء المواطن وبناء الدولة.[6]

المطلب الثاني

الاستراتيجيات الاقتصادية

(1)أحمد عبد الهادي حسين، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام 2003إنموذجاً- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم سياسية، جامعة النهرين،2016، ص268.
(2) منعم صاحي العمار، جوف المحنة: اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات استراتيجية مختارة، مكتب الغفران للطباعة، بغداد،2016، ص 92.
(3) أحمد عبد الهادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 270-271.
(4) المصدر نفسه، ص275.
(1) عامر حسن الفياض، الابعاد السياسية للمشروع الوطني في عراق ما بعد الانتخابات عام 2010، مجلة العلوم السياسية ،ع41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2010،ص223.
(2) منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مصدر سبق ذكره،ص5.

تعد القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في استراتيجية بناء الدولة، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دورا مهما في استراتيجية بناء الدولة العراقية، فالإمكانيات والموارد هي التي تعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية مما يزيد من نجاح عملية البناء بشكل أكبر.[1] لذا فإن عملية بناء الدولة يتطلب النهوض بالقدرات الاقتصادية للدولة وذلك من خلال وضع استراتيجيات تنموية بعيدة المدى تلبي متطلبات المرحلة الجديدة ، وان تعمل على إزالة كافة القيود والعقبات أمام تغيير طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، بدأً من إعادة صياغة دور الدولة في القطاع العام وصولاً الى إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية من أجل الحصول على توازن داخلي مقبول وميزان مدفوعات جيد.[2] ومن الاستراتيجيات الاقتصادية التي لها دور اساسي في بناء الدولة هي :

أولاً التنمية الاقتصادية :

يتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي معتمد على النفط اعتماداً كلياً بدون تنمية القطاعات الأخرى ، لكنه بعد عام 2003 أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز.[3] ومن هنا تبرز ضرورة تحقيق هدف التنوع الاقتصادي وايجاد محفزات متنوعه لنمو الاقتصاد عبر الارتكاز على تعظيم القيمة المضافة للنفط وزيادة عوائده كمدخل للتنوع الاقتصادي. فالعراق اليوم يجب ان يعمل على تقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل والاتجاه نحو التنوع في مدخلاته، وذلك من خلال فك الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي وبين صادراته النفطية.[4] لذا يجب على العراق استغلال قطاعي النفط والغاز لتحقيق فوائض مالية تؤدي الى تنمية القطاعات الأخرى وعلى المدى البعيد لاسيما في قطاع الصناعة وقطاع السياحة، إذ يؤدي ذلك الى زيادة صادرات الخدمات وتوفير الموارد النقد الاجنبي. كما توفر الدعم للقطاع الزراعي، من خلال منح القروض للفلاحين، وكذلك العمل على استغلال الاراضي الزراعية والأهوار عبر التعاقد مع شركات استثمارية لزراعة المحاصيل لزراعة الرئيسية ووفقا لشروط استثمارية، لذا فإن نقطة الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية تبدأ من استغلال الميزة التنافسية في قطاعي النفط والغاز لأنها توفر تنويع الهيكل الانتاجي في العراق، فيؤدي ذلك الى تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى.[5]

ثانياً دعم القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص أساسي لاقتصاد السوق، وله دور كبير في تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الاستخدام الاكثر كفاءة، وقد اعتمدت العديد من الدول التحول نحو القطاع الخاص بوصفه آلية أساسية للتحول نحو اقتصاد السوق المفتوح، ومحاولتها للاندماج في الاقتصاد الدولي والاستفادة من الفرص المتأتية من هذا الاندماج.[6] فإن دعم القطاع الخاص هو في الواقع جزء من عملية بناء الدولة العراقية الجديدة اقتصادياً فالتحول في اقتصاد السوق يعني التحول في المجتمع بأكمله ، ويجب أن يكون هناك قناعة لكافة طبقات المجتمع بمزايا هذا التغيير والإصلاح، كما يجب ان تكون هناك إدارة دائمة وإشراف دقيق على تنفيذ آلياته حتى لا تتاح فرصة للفساد المالي والإداري للتفشي في المجتمع. اي ان تكون له

---

(3) أياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص 257.

(4) مجموعة باحثين، الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل،2009، ص214.

(5) سعاد قاسم الموسوي وخليل محمد الجبوري، الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصاديةع24، بيت الحكمة، بغداد، 2010،ص64.

(1) إبراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثاراً والمعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، ع3،المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد ، 2006، ص32.

(2) حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،ع1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008، ص242.

(3) نمير أمير قيردار، إنقاذ العراق (بناء أمة محطمة)،ط1، دار الساقي، بيروت، 2010،ص17.

ضوابط تتمثل في وضع إطار مؤسسي وتشريعي يحكم التصرفات الانسانية تجنباً لحدوث أزمات يمكن ان تخلف ورائها ضحايا في المجتمع.[1]

نظراً لإمكانيات الدولة العراقية المحدودة لنمو القطاع العام ، تبرز ضرورة تشجيع الخصخصة في استيعاب الأيدي العاملة الوطنية، من خلال تشجيع الفرص الاستثمارية الخاصة والتي من الممكن أن توفر العديد من فرص العمل لاسيما المشاريع الخدمية.[2] وأن تقوم الدولة بتحويل بعض الشركات العامة غير عاملة الى نظام المساهمة المختلطة لتنشيطها ولتوفير رؤوس الأموال لها.[3] كما إن تطوير القطاع الخاص الى جانب القطاع العام، من الحلول الناجحة لمعالجة أزمة البطالة، من خلال اعتماد حلول حديثة مثل ايجاد استثمارات جديدة وتقديم التسهيلات لها بهدف توفير فرص عمل جديدة تعالج أزمة البطالة وتخفف من كاهل الدولة.[4]

ثالثاً اصلاح القطاع المالي والمصرفي:

أي ان تقوم الدولة بتفعيل دور المصارف الحكومية المختصة وتحويلها الى مصارف شاملة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والعمل على تشجيع دمج بعض المصارف الخاصة ذات الرأس المال القليل لتتمكن من فتح الاعتمادات ومنح الائتمانات والتي تساعد في توسيع حركة الاستثمارات، كما على الدولة تشجيع المواطنين وتجميع أموالهم واستثمارها من خلال انشاء صناديق الاستثمار ليتم استثمارها من قبل المؤسسات الاستثمارية وبالتالي الحصول على استثمارات كبيرة.[5]

وهناك استراتيجيات اقتصادية أخرى ينبغي على الدولة العمل بها هي:[6]

1. تطوير التكنولوجيا: فمن الضروري إعادة النظر في التكنلوجيا المستخدمة خاصة في القطاعين الزراعي والصناعي.

2. إعادة تقييم القطاع العام ومعايير الكفاءة الاقتصادية. وزيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص .

3. ان تتضمن الموازنة العامة وفق ثلاث مسارات وهي: النفقات التشغيلية والمدفوعات الخارجية والموازنة الاستثمارية.

4. السعي لخلق بيئة ملائمة للاستثمار الداخلي، وإزاله كل العواقب أمام تدفق الاموال الأجنبية الى العراق وإمكانية وصول المستثمرين الى أسواق المال الخارجية والحصول على التسهيلات الانتمائية من المؤسسات المالية و الدولية، وضرورة دعم القطاع الخاص.

وعليه فالعراق يحتاج الى قانون استثمار ينظم الاقتصاد العراقي وكيفية الحصول على منافع أكبر من الرأس المال الأجنبي، وتفهم الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في مستقبل التطور الاقتصادي لبلدنا.[7]

المطلب الثالث

(4) ايريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب،ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ،2009،ص94.
(1) كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، التحديات الأمنية العالمية والأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2021،ص 245
(2) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022،ص134.
(3) كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، مصدر سبق ذكره،ص245.
(4) أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي،ط1، بيت الحكمة،بغداد،2011،ص499.
(5) جبار حبيب جابر، حل الفيدرالية حل لمأزق العراق المجلة العراقية للعلوم السياسية،ع1، 2008،ص2.
(1) علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة، مجلة السياسية والدولية،ع19، جامعة المستنصرية، 2011.ص20.

الاستراتيجيات العسكرية والأمنية

تعد القوة العسكرية والأمنية من أهم المرتكزات الأساسية للدولة، إذ تحرص الدول على بناء قوتها العسكرية والأمنية، بالرغم من بروز مصادر قوة جديدة للدولة لكنها لم تقلل من قيمة القوة العسكرية والأمنية وأثرها بالنسبة للدولة وأمنها لأنها تعد من أبرز مقومات قوة الدولة.[1] فالأمن يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام من قبل صناع القرار وحتى الباحثين والمختصين، لدوره المهم والاساسي في استقرار الدولة وبالتالي في عملية بنائها.[2]

وبالنسبة للعراق فهو بحاجة ملحة لوجود استراتيجية أمنية وعسكرية ، لكونها ركن أساسي في بناء الدولة وتطورها وترتيب علاقاتها داخل المجتمع أولاً ومع المحيط الإقليمي ثانياً وتفاعلها الدولي ثالثاً.[3] إذ لا يمكن أن تتم عملية بناء دولة من دون وجود مؤسسات أمنية وعسكرية قوية، لذا يجب تبني استراتيجية عسكرية واضحة، وتعزيز استثمار كل القدرات والإمكانيات العسكرية من أجل صد أي تهديد يستهدف كيان الدولة واستقرارها السياسي، وذلك من خلال المباشرة في إنشاء مؤسسات أمن وطني فاعلة وإعداد وتهيئة القوات المسلحة وتسليحها وتدريبها لتكون قادرة على الدفاع عن حدود الدولة، وينبغي على العراق ان يعتمد على حقيقتين مهمتين في بناء استراتيجيته العسكرية الجديدة، **اولهما:** الاستفادة من أخطاء النظام السابق في استخدامه للقوة العسكرية في حروب إقليمية غير متكافئة مع الولايات المتحدة الامريكية. أما الحقيقة **الثانية**: التعامل والتكيف مع المتغيرات العالمية والإقليمية على أساس من العلاقات والمصالح المشتركة والاحترام المتبادل، واحترام القوانين والاتفاقيات الدولية.[4]

كما يجب على العراق ان يوثق روابطه العسكرية افقياً وعامودياً مع الدول الجوار العربي والإقليمي وحتى الدولي، لأنه بحاجة الى ذلك التعاون خاصة في ظل الظروف والأحوال الحديثة مع المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية فمن الصعب يستطيع احد أن يتحدث عن الاستراتيجية العسكرية خالصة لوحدها، فالتعاون العسكري يمثل أقصى أنواع التعاون السياسي بما يعني وجود هدف سياسي واحد تلتقي عنده إرادات البلدان المتعاونة كما تعني وجود تصوراً موحداً للتهديدات المشتركة لها.[5] ومن أهم الاستراتيجيات والمرتكزات التي يجب توافرها داخل المنظومة الأمنية والعسكرية والتي من شأنها النهوض بهذه المنظومة والتي تعد الأساس في عملية بناء الدولة العراقية هي:

اولاً بناء العقيدة العسكرية:

تعد العقيدة العسكرية بأنها جميع المبادئ والسياسات والأمور الفنية، كما إنها الأساليب التي من خلالها تتمكن القوات المسلحة من توجيه أعمالها. كما إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعقيدة السياسية للدولة وأيديولوجيتها وفلسفتها الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي هي التعبير العسكري للنهج السياسي.[6] فمن أساسيات بناء القوة العسكرية وجود عقيدة عسكرية، ومن واجب المؤسسة العسكرية ان تطور القوات

(2) مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد 2003،مجلة دراسات دولية،ع72_73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2018، ص35.
(3) سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003-دراسة في دور أمن الطاقة-،مجلة حوار الفكر،ع56_57، بغداد،2021،ص89.
(4) لبنى خميس الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ع2012،2، ص94.
(1) محمود أحمد عزت بناء القوات المسلحة العراقية: اقتراحات عملية، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء الدولة،بغداد،2012،ص26-27.
(2) أياد نوري جاسم، مصدر سبق ذكره،ص249.
(3) خالد عبد الغفار، العقيدة العسكرية، محاضرة القيت في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الأمنية، بغداد ،2015،ص1.

المسلحة وفق العقيدة العسكرية لضمان تحقيق الأهداف السياسية الداخلية والخارجية فهي تحدد طراز النظام العسكري. وهي تجمع أيضاً بين مستوى التنظيم والتدريب والتسليح والكفاءة.[1]

إذاً لا يمكن لأي دولة أن تبني قدراتها العسكرية، كقوة وطنية حاسمة لتحقيق أهدافها ومصالحها العليا، دون الاستناد إلى عقيدة عسكرية واضحة وفعالة، وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية لتوجيه النشاطات والأعمال العسكرية على مختلف المستويات، ويمكن تلخيصها بالاتي : [2]

1_ هي القاعدة الأساسية لتوحيد جميع مفاهيم العسكرية تجاه استخدام القوات المسلحة للدولة.

2_ وهي الدليل الموحد لجميع الأعمال والنشاطات العسكرية على جميع المستويات في الدولة.

3_ وتعد المنطلق الأساسي لأية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مهما كان نوعها أو حجمها

4_ كما إنها خارطة الطريق لتنظيم وتدريب القوات المسلحة في مختلف المستويات لإعداد وبناء وتطوير القوات المسلحة وتجهيزها واستخدامها في الحاضر والمستقبل.[3]

لذا لابد من تطوير وتعزيز العقيدة العسكرية لدى أفراد المؤسسة العسكرية، وابعادها كلياً عن الصراعات السياسية، وترسخ الهوية الوطنية في تكوينها، التزاماً لما نص عليه الدستور العراقي 2005 في المادة ال9: اولاً: بأن تكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، ومراعاة توازنها دون تقصي او تمييز، وأن تكون خاضعة للسلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي كما لا يسمح لها بالتدخل بالشأن السياسي ولا تتدخل في تداول السلطة. اي يكون ولائها للوطن فقط. ثانياً يمنع تكوين مليشيات عسكرية خارج إطار الدولة والقوات المسلحة.

فالعقيدة العسكرية العراقية الجديدة يجب انّ تنبع اساسا من تحقيق المصلحة الوطنية العراقية وذلك لكي تضمن تحقيق الرؤى الموحدة بين ابناء الشعب، وتحدد مشاغل البيئة الاستراتيجية لعراق ديمقراطي حر.

ثانياً بناء القوات المسلحة العراقية:

إن بناء مؤسسة عسكرية قوية يعد من أسس بناء الدولة، فهي تعد من أهم مكونات سيادة الدولة لأنها تعمل على تحقيق الدفاع عن الوطن وحماية مصالحه في أوقات السلم والحرب.[4] ويعد التدريب في المؤسسة العسكرية الحجر الأساس لبناء القوة العسكرية، فلا يمكن لأي جيش في العالم أن يصل الى مستوى متطور بدون التدريب، فهو ضروري جداً لتقويم الجنود ومن ثم الوصول بالوحدات الى مستوى متقدم في إداء الواجبات القتالية.[5] ولإعادة بناء المؤسسة العسكرية يجب ان يكون الجيش العراقي قادر على أن يحمي نفسه وذلك من خلال ما يمتلك من مؤهلات : [6]

1. ان يتم تشكيل الجيش العراقي بوطنية خالصة وبهوية عراقية، وان يخلو من المحاصصة الطائفية أو الحزبية.

2. يمتلك القدرة الكافية لحماية أرض العراق.

---

(4) وليد عبد الجبار العنبكي، الإطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي للدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص385-387.

(1) مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في إشكاليات و آليات بناء السلام في العراق: الموصل أنموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ع64، جامعة المستنصرية، 2018،ص56. وللمزيد ينظر الى نص المادة 9 من الدستور العراقي الدائم،2005.

(2) رياض هاني بهار، نحو عقيدة عسكرية للجيش العراقي واضحة ومدونة، مجلة الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: www.ahewar.org ، ع5372، 2016.

(3) محمود أحمد عزت، مصدر سبق ذكره،ص24.

(1) حسن سلمان خليفة البيضاني، حرب مكافحة الإهاب: تجربة ميدانية،ط1، دار الحكمة،لندن،2012،ص287.

(2) أياد نوري جاسم، مصدر سبق ذكره،ص251.

3. إعادة التصنيع العسكري لأهميته لسد النقص في المعدات.

4. أن يكون التدريب عراقي لذا يجب إعادة المعاهد العسكرية.

5. يجب ان يمتلك استراتيجية دفاعية تسمح للدولة بالدفاع عن نفسها.

6. التنسيق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية لإيجاد حالة من الاستقرار .

7. أبعاد الجيش قدر الإمكان من المسائل التي تخص الأمن الداخلي إلا في حال الضرورة.

ولكي تتمكن الدولة من بناء قوتها العسكرية يجب أن يكون لديها قاعدة صناعية متطورة، فمن الضروري وجود العامل الاقتصادي وجعله يواكب نمو وتطور القدرات العسكرية.[1] فمن الاستراتيجيات الملحة في تكامل القدرات العسكرية هو عملية الربط بين القدرات الاقتصادية والعسكرية، لأن بناء الجيش من جديد يتطلب تأمين متطلباته من الأسلحة والتجهيزات، لذا فالعلاقة بين الاقتصاد والجيش تتسم بالوضوح، لأن الاقتصاد لا ينسحب على بناء القدرات العسكرية فحسب بل يدخل في بناء مؤسسات الدولة بشكل عام ومن ضمنها مؤسسة القوات المسلحة.[2]

إذاً فإن إعادة البناء المهني والوطني لقواتنا المسلحة وبصنوفها الاساسية الجوية، والبرية، والبحرية، والوصول بها الى مستوى قدرتها في الدفاع عن العراق وردعها لمخاطر العدوان الخارجي والداخلي عنه، تعد ضرورة قصوة بل ويجب ان تشغل الحيز الأكبر من اهتمام الحكومة الجديدة، لان القوات المسلحة هي أداة الدولة الاساسية لقهر ارادة العدو في تحقيق نواياه.

ثالثاً التدريب والتسليح:

يعد التدريب والتسليح من المقومات الأساسية لتعزيز قدرة المنظومة الأمنية بشكل عام والمؤسسة العسكرية بشكل خاص، فهي الحجر الأساس للقوات الوطنية المسلحة الحديثة ، فالتدريب والتسليح العالي المستوى يضاعف القدرة العسكرية، ويقلل حجم الانفاق وهو ما تنشد تحقيقه كل دول العالم.[3]

ففي مجال التدريب ينبغي أن يكون محرر وجعله مسؤولية عراقية اي على يد قادة عراقيين، كذلك اعادة تأسيس وتأهيل الكليات العسكرية ومدارسها التدريبية ومعاهد الصنوف مع إدامة التواصل مع الخبرات الأجنبية وارسال الضباط بدورات تدريبية مثلاً الى الولايات المتحدة ودول أوربا وغيرها. أما على مستوى التسليح فيجب تنوع مصادر استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية والأعتدة، ومنع التبعية لمصدر واحد فقط في صفقات الأسلحة لأنها تعمل على تقييد تطوير كفاءة القوات المسلحة. كما على الدولة إعادة تأهيل التصنيع العسكري لسد أقصى ما يمكن من احتياجات القوات المسلحة من الاعتدة والأسلحة .[4]

رابعاً تفعيل الجهد الاستخباري:

إن أمن واستقرار الدولة يتطلب تفعيل العمل الاستخباري والذي يعتمد على توظيف أشخاص يقومون بنقل معلومات سرية وإخضاع هذه المعلومات للتدقيق والدراسة ومن ثم تقسيمها الى عدة أقسام حسب المعطيات والتبعية للمعلومة، أي وضع كل معلومة في خانتها الخاصة والمجال الذي تدور فيه. فإن

(3) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،1987،ص137-138.
(4) أحمد عبد الهادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص255.
(1) أحمد سيد كردي، تطور اتجاهات نظم التدريب الحديثة للقوات المسلحة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.kenanaonlinw.com ،ص5.
(2) محمود أحمد عزت البياتي، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011،ص342.

تعرض أرض وشعب دولةً ما الى الإرهاب نتيجة قلة مصادر المعلومات الحقيقية والصحيحة، فمن الطبيعي سيكون العيش فيها يعتمد بالأساس على الخوف بين الناس بسبب فقدان أهم عنصر في السياق الأمني وهو العمل الاستخباري.[1] إذ يعمل هذا الجهاز على تنفيذ سياسات الحكومة والتي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومع متطلبات بناء الدولة الحديثة، وان يستجيب للمهمات الوطنية التي يحددها الدستور.[2]

المطلب الرابع

الاستراتيجيات الاجتماعية

تعد المعطيات الاجتماعية أحدى أهم المعطيات المؤثرة في عملية بناء الدولة العراقية، إذ من غير الممكن ان تتم عملية البناء من دون ان تكون هناك محفزات اجتماعية تعزز من مقدرة الدولة على البناء. فبناء الدولة العراقية هو ليس بناء مؤسسي وسياسي وقانوني فقط لكنه بناء روحي ونفسي وثقافي، فكل ما تحتاجه الدولة هو توحيد الهوية الوطنية وتوطيد العلاقة بين الطوائف والقوميات من خلال نشر روح التسامح ومبدأ المواطنة، ولاشك ان كل ذلك لا يمكن تحقيقه بسهولة من دون استراتيجيات اجتماعية تعمل على تثقيف المجتمع العراقي، وتخفف من حدة الصراع بين فئاته، وتزيد من تماسك المجتمع على اسس وطنية.[3] وأبرز تلك الاستراتيجيات الاجتماعية هي:

أولاً ترسيخ الهوية الوطنية :

يعد بناء الهوية الوطنية من مستلزمات بناء الدولة لأنها أساس في استقرار أي بلد، فوجود هوية وطنية تعد مؤشر على مدى الاندماج الاجتماعي لذا على الدولة العراقية الجديدة استيعاب الجماعات المختلفة وتنظيمها في أطر سياسية وقانونية قوامها المواطنة، والابتعاد عن صهر التنوع الاجتماعي العراقي بالقوة والإكراه كما كان في النظام السابق قبل عام 2003.[4]

فعملية بناء الدولة العراقية الجديدة تستوجب بناء الهوية الوطنية العراقية والتي يجب أن تتصف بسمة الهوية الجامعة والمؤطرة للهويات الفرعية، وعلى الدولة ان تركز على إيجاد قيم مشتركة بين أطياف المجتمع العراقي واستيعابهم في الدولة ومؤسساتها لتحقيق الترابط و الانسجام بين هوياتهم الفرعية والهوية الوطنية، والتي تتجسد في المشاركة في كافة المجالات (السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، فيتحقق انتماء المجتمع للوطن بسبب شعورهم ان هوياتهم مجسدة في الهوية الوطنية التي تمثل الشعب والوطن والدولة.[5] فضلاً على أن مبدأ المواطنة في عملية بناء الدولة يجسدها الدستور من خلال ضمانه للحقوق والحريات، وتحديده للواجبات والمسئوليات للأفراد والمجتمع والمؤسسات.[6]

كما لا يمكن للنظام السياسي وحده خلق كل شروط ومتطلبات الوحدة الوطنية دون دور الشعب، كونه ركناً أساسياً في تعزيز التماسك الداخلي وتعميق التوافق والسلم الاهلي وذلك من خلال قبول الأخر، والقبول يعني الاعتراف بالأخر (وجودياً وفكرياً)، ومن ثم تأتي خطوة مهمة تتمثل في تفعيل وتنشيط

---

(1) ياسر علي ابراهيم سلامة، بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعوم السياسية،ع25،كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2021،ص18.
(2) سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، مصدر سبق ذكره،ص93.
(3) نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011،ص686.
(4) عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2014،ص99.
(1) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000،ص299.
(2) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة(دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012،ص299.

صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً على المستوى الوطني. فمن هنا تبرز ضرورة استراتيجية بناء الوحدة الوطنية بين أفراد الشعب العراقي وبناء قاعدة التعايش والتسامح والتعددية وحفظ حقوق الانسان والشراكة الوطنية القائمة على قاعدة الوفاق والتفاهم والمسؤولية المتبادلة ،فالوحدة الوطنية لا تترسخ دون هذه القيم وتجذرها في المجتمع العراقي .[1]

ثانياً تحقيق التعايش السلمي:

ومن الاستراتيجيات الاجتماعية الضرورية لبناء الدولة العراقية هو تحقيق التعايش السلمي بين افراد المجتمع العراقي، أي العيش المشترك بين مجموعتين أو أكثر تختلف بعضها عن بعض عرقياً أو دينياً او فكرياً، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات وافكار المجموعة الأخرى. إذ يستند مفهوم التعايش السلمي على وعي الأشخاص أو الجماعات، و برغم اختلاف هوياتهم لا ينبغي ان يقودهم الى صراعات عنيفة أو دموية بينهم فضلاً عن قدرتهم على حل خلافاتهم بصورة سلمية.[2] لذا من اساسيات بناء الدولة العراقية الجديدة ان تعمل على تقريب فئات المجتمع المختلفة الهوية وإقامة علاقات بينهم وأن يشمل هذا التقارب أكثر من مجرد العيش بعضهم بجانب بعض الأخر، ليشمل الاتصال والتفاعل والتعاون لما يمهد لتحقيق المصالحة على اساس السلام والحقيقة والعدالة والتسامح.[3] ولتطبيق التعايش السلمي بين أطياف الشعب يتطلب عدة نقاط مهمة يجب التركيز عليها وهي: [4]

1. وجود تحاور بين كل الطوائف والقوميات على اساس المصلحة العامة وليس على أساس مصلحة الفرد.

2. ان تخرج من تلك الحوارات توصيات، كالتأكيد على وحدة العراق، وعدم التفريق بين أطياف الشعب حسب الطائفة والعرق أو المذهب، ونبذ العنف والمنظمات الداعمة له، ولكن على شرط ان تدخل تلك التوصيات حيز التنفيذ، وليس مجرد حبرٌ على ورق .

3.ان يكون بناء مؤسسات الدولة مبنية على اساس الكفاءة وليس على اساس المحاصصة الطائفية التي تثير النزاعات.

4. نشر المفاهيم الانسانية التي لها دور اساسي في ضرب مفاهيم الاستبداد والتفرد في الرأي في إدارة المجتمعات .

وبالتالي إذا لم يكن هناك تعايش سلمي بين النسيج الاجتماعي للدولة العراقية الحديثة فلن نضمن الاستقرار وبالتالي لن تنجح عملية بناء الدولة.

ثالثاً بناء التنشئة الاجتماعية- السياسية:

إن عملية المأسسة وبناء الدولة الجديدة في العراق يتطلب وجود ثقافة سياسية ينشرها النظام السياسي بين المجتمع ، وهذه الثقافة السياسية تتطلب تفكيك بنى النظام التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لمتطلبات عملية بناء الدولة، من خلال إحداث تنشئة اجتماعية- سياسية تكون موازية للثقافة السياسية وداعمة لها.[5] لذا على الدولة العراقية الجديدة العمل على تغيير الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع العراق

(3) عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات، مصدر سبق ذكره،ص105.
(4) مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلافات في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية،ع2، مركز العراق، 2005،ص17.
(1) محمد عبد الجبار شبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش، ع1،مركز وطن للدراسات، بغداد، 2007،ص82.
(2) مروان سالم العلي، مصدر سبق ذكره،ص52.
(3) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2014،ص438.

وإعادة بناء المواطن والمجتمع كأحد الخطوات المهمة في بناء الدولة العراقية وذلك من خلال تبني استراتيجية واقعية تعمل عليها المؤسسات المعنية بالتنشئة الاجتماعية وعلى مدى قريب والمتوسط والبعيد، وتعد الأسرة أول هذه المؤسسات الاجتماعية، وهي النواة في بناء شخصية الفرد وهي تعكس صورة مصغرة عن المجتمع، وعلى هذه المؤسسة المصغرة ان تكون بعلاقة تكاملية ولا تخرج عن سياق النظام السياسي وان تكون منسجمة مع أهدافه.[1] والمؤسسة الثانية والأهم في التنشئة الاجتماعية هي المؤسسة التربوية والتعليمية فهي تساهم وبشكل كبير في تقدم المجتمع وتعزز من وحدته وتماسكه ، من خلال ترسيخ القيم ورفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد ، إذ تقوم هذه المؤسسات بدورها بالتنشئة الاجتماعية من خلال رسم شكل العلاقة بين المعلمين والاساتذة وبين الطلاب، ومن خلال طبيعة الإدارة المتبعة في تسيير شؤون هذه المؤسسات، ودورها في تنمية قيم الديمقراطية في الطلبة الدارسين. والأهم هو نوع المناهج الدراسية وتأثيرها الكبير على التنشئة الاجتماعية.[2] والمؤسسة الثالثة التي لها دور مهم في بناء وتطوير المجتمع وإقامة علاقات متبادلة هي مؤسسة منظمات المجتمع المدني إذا تقوم هذه المؤسسة في بناء جسور من الروابط وأنماط جديدة من العلاقات تتجاوز العرق والدين والطائفية والمركز الاجتماعي وتبتعد عن إقامة العلاقات القائمة على الفرعية التقليدية، وتعمل على بناء قاعدة التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، كما تعمق العلاقات بين مكونات المجتمع وبين الدولة.[3]

رابعاً نشر ثقافة الحوار:

تعد ثقافة الحوار من بين القضايا الاجتماعية الأولى لاسيما بعد التغييرات التي شهدها المجتمع العراقي بعد عام 2003 من نزعات طائفية وعنف وارهاب، لذا أصبح الحوار الثقافي ضرورة في المجتمع. وان نشر هذه الثقافة في المجتمع العراقي يجب ان تكون فعالة وان تستوعب كل اطياف المجتمع العراقي، وان يكون الولاء الوطني هو هدفها المنشود، لإعادة لحمة الصف بين ابناء الشعب وتحقيق الاندماج والانسجام، وهذا كله من اجل ترسيخ الوحدة الوطنية العراقية.[4]

الخاتمة والاستنتاجات :

إن التغيير الذي شهده العراق منذ 2003/4/9 أدى الى تحولات كبرى وتطورات خلقت أوضاع شديدة التعقيد، لاسيما من حيث التحولات السياسية الجوهرية، وكان لابد من وجود استراتيجيات لبناء الدولة العراقية الجديدة على أسس سياسية واجتماعية واقتصادية وأمنية وعسكرية جديدة وفق أطر عملية سياسية شاملة، تقوم على اسس وقواعد جديدة تهدف الى بناء دولة برلمانية –فدرالية-اتحادية نظامها السياسي يقوم على اساس الديمقراطية. فبعد احتلال العراق في عام 2003 وتغيير شكل النظام فيه وحل بعض المؤسسات ، كان لابد للعراق أن يتوجه لبناء دولة جديدة قوية مستقلة، يجب الإعداد والاستعداد لها ووضع رؤية استراتيجيات جديدة لعراق ما بعد الشمولية والحزب الواحد ووضع الحلول الناجعة لموجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والابتعاد عن الظواهر المدمرة مثل: (المحاصصة الطائفية والفساد المالي والإداري، والغاء ظاهرة المليشيات المسلحة الطاغية، وغياب روح المواطنة ، وتشتت الولاءات الوطنية والركون الى الهويات الفرعية ، وضعف الأداء الوظيفي والمهني.....وغيرها).

فمن الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تمتلك فعلية سياسية داخلية وخارجية واضحة ومستقلة من دون أن تتبني استراتيجيات فعالة وقوية ومؤثرة وعلى المدى الطويل، لان هذه الاستراتيجيات تعد هي

(1) علي حسين أحمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016،ص268.

(2) علي حسين أحمد، مصدر سبق ذكره ،ص271

(3) Nat J. Colleta and Michelle L.Cullen, Violent conflicts and the Transformation of Social Capital, The World Bank, Washington D.C,2000,P.94.

(4) رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية "العراق انموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،بغداد،2015،ص111-112.

النهج العلمي والعملي الناجح في إدارة شؤون الدولة المعاصرة لما تقدمه من وسائل وآليات توظف مقومات القوة الذكية، كما تعمل على ضمان تحقيق تكاملية الإداء بين جميع مؤسسات الدولة ومواطنيها وبما يخدم الأهداف العليا للدولة.

قائمة المصادر :

أولاً: الوثائق الرسمية:

1_ الدستور العراقي الدائم،2005.
2_ وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية 2018-2022.

ثانياً: الكتب العربية:

1_ أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، بيت الحكمة،بغداد،2011.
2_ حسن سلمان خليفة البيضاني، حرب مكافحة الإهاب: تجربة ميدانية،ط1، دار الحكمة،لندن،2012.
3_ خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1996.
4_ سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها-نشأتها- نشاطها، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
5_عامر حسن فياض، سرديات العقل وشقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر، سلسلة كتاب الصباح الثقافي، بغداد، 2008.
6_ عبد العظيم جبر حافظ، اشكاليات سياسية ودستورية في عراق ما بعد التغيير السياسي،ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد،2015.
7_محمود أحمد عزت البياتي، مرتكزات الدفاع والأمن في بناء الدولة العراقية الوطنية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011.
8_ ماجد راغب الحلو، القانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2008.
9_ محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
10_ كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد،1987.
11_محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقية: اقتراحات عملية، المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء الدولة، بيت الحكمة، بغداد،2012.
12_منعم صاحي العمار، جوف المحنة: اقتفاء أثر الذات العراقية، دراسات استراتيجية مختارة، مكتب الغفران للطباعة، بغداد.
13_نادية فاضل عباس، المواطنة والهوية المشتركة دورها في بناء الدولة العراقية،ط1، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، استراتيجيات بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011.
14_نمير أمير قيردار، إنقاذ العراق (بناء أمة محطمة)، ط1، دار الساقي، بيروت، 2010.
15_ وليد عبد الجبار العنبكي، الإطار الاستراتيجي في بناء الجيش العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي للدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
16_وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة –الأمة: دراسة حالة العراق، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2014.

ثالثاً:الكتب المترجمة:

1_ ايريك هوبز باوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب،ط1، ترجمة: أكرم حمدان ونزهت طيب، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة ،2009.

رابعاً:الأطاريح والرسائل الجامعية:

1_ أحمد عبد الهادي حسين، استقرار النظام السياسي واثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة: العراق بعد عام 2003إنموذجاً أطروحة دكتوراه، كلية العلوم سياسية، جامعة النهرين،2016.
2_ أياد نوري جاسم، صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي: دراسة مستقبلية، رسالة ماجستير، كليلة العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.
3_ رائد ربيع فاضل عبد الرزاق، التنشئة الاجتماعية-السياسية ودورها في تعزيز الوحدة الوطنية "العراق انموذجاً، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية،بغداد،2015.
4_ عبد العظيم جبر حافظ، الفيدرالية في العراق المعوقات –الممكنات، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2014.
5_ علي حسين أحمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003دراسة جيوستراتيجية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
6_ كرار ذياب عبد جودة الفتلاوي، التحديات الأمنية العالمية والأمن الوطني العراقي بعد عام 2003، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2021.
7_ وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة(دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

خامساً: البحوث والدوريات:

1_ إبراهيم موسى الورد، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثاراً والمعالجات، مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي،ع3،المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد،2006.
2_ جبار حبيب جابر، هل الفيدرالية حل لمأزق العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية،ع1،الجمعية العراقية للعلوم السياسية، السنة الثانية، 2008.
3_ حسين ديكان درويش، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،ع1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2008.
4_ خالد عبد الغفار، العقيدة العسكرية، محاضرة القيت في مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، قسم الدراسات الأمنية، بغداد ،2015.
5_ سعاد قاسم الموسوي وخليل محمد الجبوري، الاصلاح الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق في العراق: رؤية مستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية،ع24، بيت الحكمة، بغداد،2010.
6_ سعد عبيد السعيدي ومها عبد الكريم زينل، معززات الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003-دراسة في دور أمن الطاقة-،مجلة حوار الفكر،ع56_57، بغداد،2021.
7_ عامر حسن فياض، السلوك الديمقراطي واثره في بناء عراق ما بعد الانسحاب الامريكي في (الواقع السياسي في العراق بعد الانسحاب الامريكي)، مركز انماء للبحوث والدراسات، الحلة، 2010.
8_عامر حسن الفياض، الابعاد السياسية للمشروع الوطني في عراق ما بعد الانتخابات عام 2010، مجلة العلوم السياسية ،ع41، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،2010.
9_ عامر حسن فياض، أزمات ومزالق بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حمورابي،ع3، بغداد،2012.
10_عبد العظيم جبر حافظ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني –دراسة نظرية سياسية تحليلية-،نشر مؤسسة ثائر العصامي، بغداد،2017.
11_ علي عودة العقابي، العراق بين سجال الانسحاب الأمريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة، مجلة السياسية والدولية،ع19، جامعة المستنصرية، 2011.
12_ لبنى خميس الربيعي، البعد العسكري للأمن الوطني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية،ع2012،2.
13_ مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد 2003،مجلة دراسات دولية،ع72_73، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2018.
14_ ليث عبد الحسن جواد الزبيدي، مستقبل النظام السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية،ع29_30، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2012.
15_منعم صاحي العمار، المصالحة الوطنية، مجلة قضايا سياسية،ع15، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين،2008.
16_مروان سالم العلي، رؤية استراتيجية في إشكاليات و آليات بناء السلام في العراق: الموصل أنموذجاً، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،ع64، جامعة المستنصرية، 2018.

17_مجموعة باحثين، الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل،2009.
18_ مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلافات في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، مجلة أوراق ديمقراطية،ع2، مركز العراق، 2005.
19_محمد عبد الجبار شبوط، خطوات بناء الدولة الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش،ع1، مركز وطن للدراسات، بغداد،2007.
20_ياسر علي ابراهيم سلامة، بناء الدولة في العراق: دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء، مجلة تكريت للعوم السياسية، ع25،جامعة تكريت،2021.
21_وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، مجلة العربية للعلوم السياسية،ع41_42، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2014.

سادساً شبكة المعلومات الدولية:

1_أحمد سيد كردي، تطور اتجاهات نظم التدريب الحديثة للقوات المسلحة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط: www.kenanaonlinw.com .
2_ رياض هاني بهار، نحو عقيدة عسكرية للجيش العراقي واضحة ومدونة، مجلة الحوار المتمدن، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت) على الرابط: www.ahewar.org .5372،2016ع ،

سابعاً:الكتب الأجنبية:

1_ Nat J. Colleta and Michelle L.Cullen, Violent conflicts and the Transformation of Social Capital, The World Bank, Washington D.C,2000,P.94.